

أثر الإنفاق العمومي (الجاري والرأسمالي) على التضخم في موريتانيا خلال الفترة: 1987-2020.

## The impact of public spending (recurrent & capital) on inflation in mauritania during the period : 1987-2020.

ولد ميني محفوظ<sup>1</sup>، ولد حام الطالب مصطفى<sup>2</sup>.

Ould Mini Mahfoudh<sup>1</sup>, Ould Ham Talib Moustaph<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة نواكشوط، وحدة البحث الاقتصاد الكلي والنمو والتنمية (موريتانيا)، [mmahfoudhmini@yahoo.fr](mailto:mmahfoudhmini@yahoo.fr)

<sup>2</sup> جامعة نواكشوط، وحدة البحث الاقتصاد الكلي والنمو والتنمية (موريتانيا)، [1@gmail.com@ouldham](mailto:1@gmail.com@ouldham)

تاريخ الاستلام: 2022/09/23 تاريخ القبول: 2022/11/30 تاريخ النشر: 2023/01/01

### الملخص

قامت هذه الورقة بدراسة أثر الإنفاق العمومي على التضخم في موريتانيا خلال الفترة 1987 - 2020. اعتمدت على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL من أجل تقدير هذا الأثر، بيانات الدراسة تم الحصول عليها من مصادر مختلفة: المكتب الوطني للإحصاء والبنك المركزي الموريتانيين إضافة إلى البنك الدولي.

بينت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين الإنفاق الجاري ومعدل التضخم في الأمدين الطويل والقصير، أما الإنفاق الرأسمالي فإن له تأثير سالب على معدل التضخم في الأمدين، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

كلمات المفتاحية: الإنفاق العمومي، التضخم، موريتانيا. نموذج ARDL.

تصنيفات JEL : H50 ; E31 ; C50.

### Abstract :

This paper aimed to study the impact of public expenditure on inflation in Mauritania during the period 1987 -2020. It relied on the ARDL methodology in order to estimate this effect. The data of the study

<sup>1</sup> المؤلف المرسل: محفوظ ولد ميني [mmahfoudhmini@yahoo.fr](mailto:mmahfoudhmini@yahoo.fr)

were obtained from various sources: the National Bureau of Statistics, the Central Bank of Mauritania and the world Bank..

The results of the study showed that there is a direct relationship between current spending and the inflation rate in the long and short term, while capital spending has a negative impact on the inflation rate in the two terms, and this is consistent with the economic theory.

**Keywords:** public expenditure , inflation, mauritania , ARDL methodology.

**JEL Classification Codes :** H50 ; E31 ; C50.

## 1. مقدمة

إن الدراسات النظرية للإنفاق العمومي لقيت اهتماما بالغا في الآونة الأخيرة وذلك لتعاطف دور الدولة وتوسع نطاق تدخلها في الحياة الاقتصادية، بحيث تسعى كل دولة من خلال الإنفاق العمومي إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ولعل من أهم هذه الأهداف هو محاربة التضخم واستقرار المستوى العام للأسعار، وهذا نظرا لما لهذه الظاهرة من آثار سلبية على الاقتصاد حيث يعتبر مستوى التضخم مؤشرا مهما ودليلا أساسيا، إلى جانب البطالة، على الحالة الصحية لاقتصاد بلد ما .

وقد تصدّر موضوع التضخم المشهد الاقتصادي ابتداء من الحرب العالمية الثانية التي عرفت فيها ألمانيا بتضخما جامحا غير مسبوق في التاريخ كما بدأت النظريات الاقتصادية تتناولها كظاهرة جديرة بالاهتمام والدراسة خاصة مع تباطؤ حالة الازدهار التي عرفت بالثلاثينية الذهبية .

في خضم هذا التسارع الكبير لهذه الظاهرة كمشكلة ماكرو اقتصادية أساسية ظهر منحني فيلبس الذي يربط بين البطالة وتغير الأسعار، حيث تزيد معدلات البطالة حينما يتم التحكم في الأسعار وتنخفض حينما يطلق لها العنان .

بعد ذلك، أصبحت الدراسات حول مفهوم التضخم وأسبابه وآثاره وآليات مكافحته أكثر عمقا ودقة وأصبح مدار البحث حول محددات التضخم وأيها أكثر قوة تفسيرية .

وقد بينت العديد من الدراسات القياسية أهمية الإنفاق العمومي كمحدد رئيسي للتضخم خاصة مع تزايد الإنفاق العمومي واتساع نطاق تدخله . حيث تم استخدامه لتنعيم التقلبات التي تعرفها الظرفية الاقتصادية

في الأمد القصير من خلال سياسات توسعية في حالة التوجه إلى قاع الدورة وسياسات انكماشية في حالة الصعود إلى قمة الدورة.

انطلاقاً من ذلك تدور إشكالية البحث حول مدى تأثير الإنفاق العمومي بشقيه (الجاري والرأسمالي) على معدلات التضخم في موريتانيا خلال الفترة 1987-2020.

على ضوء الإشكالية السابقة يمكن وضع الفرضيات التالية:

✓ توجد علاقة توازنه طويلة الأجل بين الإنفاق العمومي (الجاري والرأسمالي) ومعدل التضخم.

✓ يؤثر الإنفاق الجاري إيجاباً على التضخم في موريتانيا.

✓ يؤثر الإنفاق الرأسمالي سلباً على التضخم في موريتانيا.

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تهدف إلى تحليل ظاهرة الإنفاق العمومي في موريتانيا ومعرفة أثرها على معدل التضخم، تقييم فعالية السياسة المالية في موريتانيا باستخدام أداة الإنفاق العمومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال معرفة مدى محافظتها على استقرار الأسعار اعتماداً على أساليب وأدوات القياس الاقتصادي.

## 2. الإطار التجريبي للدراسة

لقد حفل الأدب الاقتصادي التجريبي بالعديد من الدراسات التي تناولت أثر الإنفاق العمومي على التضخم، إلا أن النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات كانت متباينة من حيث معنوية وطبيعة هذا التأثير، حيث أكد بعضها على الأثر الإيجابي بينما توصل البعض الآخر إلى وجود أثر سلبي، الشيء الذي يظهر أن اختلاف درجة التأثير قد يرتبط إلى حد بعيد بالبلد محل الدراسة.

الدراسات السابقة:

● دراسة Chioma Chidinma George- Anokwuru & Bosco Ito

Ekpenyong الموسومة ب الإنفاق الحكومي والتضخم في نيجيريا .

قامت هذه الدراسة بقياس أثر الإنفاق الحكومي على التضخم في نيجيريا خلال الفترة 1999 . 2019

باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL وقد توصلت الدراسة إلى أن

الإنفاق الحكومي له أثر إيجابي ومعنوي على معدل التضخم في الأجل القصير وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية في حين كان هذا التأثير الإيجابي على التضخم غير معنوي في المدى الطويل، وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام الحكومة بدورها كأن تمارس سلطتها التقديرية في الإنفاق للسيطرة على معدل التضخم، حيث يمكن القيام بذلك عن طريق توجيه الإنفاق نحو الأنشطة الإنتاجية التي من شأنها أن تخفف من تأثير معدل التضخم بدلا من تفاقمه. (George Anokwuru & Ekpenyong, 2020, p. 29)

• دراسة نور الدين بوالكور الموسومة ب: تحليل وقياس العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر على المدى الطويل (1970 . 2015).

استهدفت هذه الدراسة تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والتضخم معبرا عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأجلين القصير والطويل، باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ والسببية لجرانجر.

وقد توصلت إلى أن الإنفاق الحكومي والرقم القياسي لأسعار المستهلك على علاقة تكاملية مشتركة، وأن هناك علاقة سببية قصيرة وطويلة الأجل تنحج من الإنفاق الحكومي إلى الرقم القياسي لأسعار المستهلك، أي أن زيادة حجم الإنفاق الحكومي تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة. (نور الدين، 2016، صفحة 203)

• دراسة Chinedu B. Ezirim, Uchenna Elike and Mike I. Muoghalu الموسومة

ب: العلاقة ما بين معدل الإنفاق العمومي ومعدل التضخم في الولايات المتحدة.

تضمنت هذه الدراسة دراسة العلاقة ما بين معدل الإنفاق العمومي ومعدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد استخدمت الدراسة اختبار التكامل المشترك واختبار السببية لجرانجر حيث أظهرت هذه الاختبارات عن وجود علاقة تكامل متزامن في الأمد الطويل بين المتغيرين وكذلك وجود تدفق ثنائي الاتجاه بينهما، وعليه فقد خلصت الدراسة إلى أن نمو الإنفاق العمومي وتفاقمه في الولايات المتحدة قد أدى إلى تفاقم معدلات التضخم وعليه لابد من تخفيض الإنفاق العمومي لكي تنخفض معدلات التضخم تماشيا

مع الفكر الكينزي الذي اعتبر ذلك فعلا خاصة لدى الدول المتقدمة. (Chinedu B. Ezirim, Mike I. Muoghalu, & Uchenna Elike, 2008, p. 26)

• دراسة Nwaoha , William Chimee الموسومة ب تحليل قياسي لأثر الإنفاق العام

( الجاري و الرأسمالي) على التضخم في نيجيريا:

قامت هذه الورقة بدراسة أثر الإنفاق العام بشقيه الجاري والرأسمالي على التضخم في نيجيريا للفترة 1980 . 2006، حيث أخذت معدل التضخم (INF) كمتغير تابع بينما الإنفاق العام بشقيه الجاري (REXP) والرأسمالي (CEXP) كمتغيرات مستقلة، وعليه أخذ النموذج الشكل الرياضي التالي:

$$INF = f(REXP, CEXP)$$

ثم إجراء اختبار جوهانسن (Johansen) للتكامل المشترك ومن ثم تقدير النموذج في النهاية. وعليه كانت أهم النتائج كما يلي: كافة متغيرات النموذج متكاملة من الدرجة الأولى عند المستوى 5%، وجود 3 معادلات تكاملية (equations cointegrating) عند المستوى 5% تدل على وجود علاقة تكامل متزامنة ما بين المتغيرات في المدى الطويل وعليه اتجهت الدراسة إلى نموذج تصحيح الخطأ (ECM) بتحليل ديناميكي، وعند تقديره كان تأثير كل من الإنفاق الجاري والرأسمالي نحو معدل التضخم نتائجه متباينة (تأثير طردي وآخر عكسي). (Nwaoha, 2012, p. 2)

• دراسة سلام الشامي، الموسومة ب: تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم في

الاقتصاد الليبي للسنوات (1990 . 2009).

إن الهدف من هذا البحث التحقق من اتجاه العلاقة بين الإنفاق والتضخم في الاقتصاد الليبي لذلك استخدمت الدراسة نموذج جرانجر البسيط للسببية.

لقد أظهرت نتائج الدراسة والتحليل لمتغيرات البحث وضمن المدة الزمنية ( 1990.2009) أن مسارات نمو الإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري كانت في تزايد، صاحبها تزايد واضح في معدلات نمو الكتلة النقدية بشكل يفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي جعل الطلب الكلي المتزايد لا يتناسب مع العرض الكلي المحدد، وكانت حصيلة هذه الاختلالات تزايد الرقم القياسي للأسعار بمعدل موجب وصل أقصاه عام 2008 إلى ( 10.4 % )، ويمكن الإشارة هنا وعلى الرغم من كل ما ورد من

أراء حول تبرير التضخم بأنه تضخم مستورد ، إلى سبب ارتفاع الأسعار في العالم وسياسة الانفتاح الاقتصادي التي سادت في الاقتصاد الليبي، إلا أن التضخم المستورد لم يسهم إلا بنسبة بسيطة من حجم التضخم المحلي وبالتالي فإن العوامل الداخلية المرتبطة بالسياسات المالية والنقدية المحلية أسهمت في خلق الموجات التضخمية أكثر من آثار التقلبات الاقتصادية الدولية.

لذلك أوصت الدراسة بضرورة مراجعة السياسات المالية والنقدية، بما يكفل ترشيد الإنفاق العام لاسيما الاستهلاكي، وتقليص العرض النقدي بما يتلاءم مع حجم المعروض السلعي لكبح جماح التضخم. (الشامي، 2014، صفحة 92)

ربما يعاب على معظم الدراسات السابقة أنها لم تتطرق للإنفاق العمومي بشقيه الجاري والرأسمالي كمتغيرات مفسرة لظاهرة التضخم بل اكتفت بدراسة الإنفاق العمومي بشكل عام باستثناء دراسة (2012). Nwaoha , William Chimee. والتي استخدمت نموذج تصحيح الخطأ في تقدير العلاقة التوازنية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، إضافة إلى دراسة سلام الشامي (2014).

### 3. تحليل المعطيات الخاصة بالإنفاق العمومي والتضخم في موريتانيا (1987-2020)

يعكس الإنفاق العمومي دور الدولة وتطوره، فمع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلية فالدولة المنتجة، تطور الإنفاق العمومي وتطور مفهومه الذي اختلف باختلاف دور الدولة.

وعموما يمكن أن نعرف الإنفاق العمومي على أنه مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة. (عبد الحميد، 2003، صفحة 55)

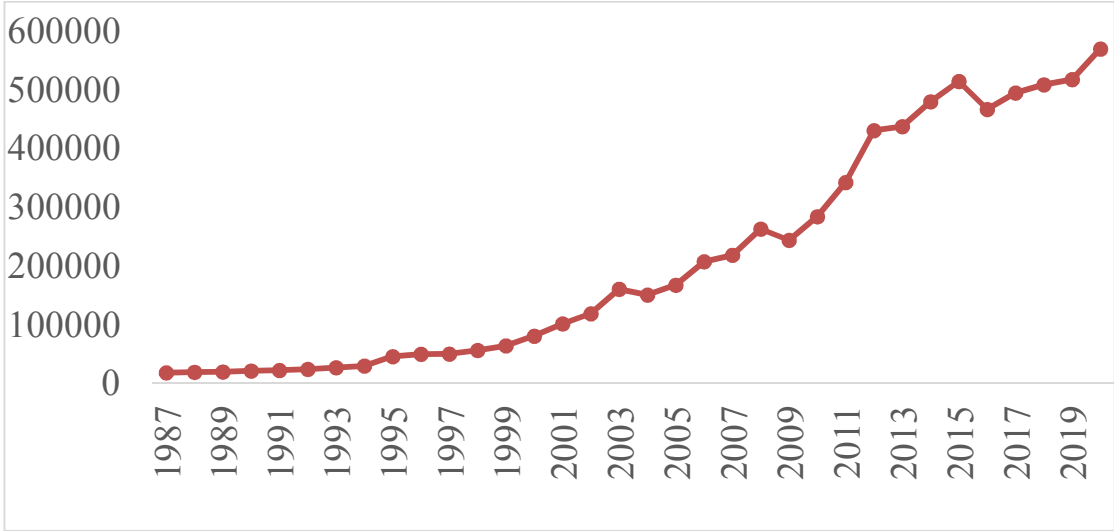
يزداد الإنفاق العمومي وبشكل مستمر في معظم دول العالم رغم معارضة الاقتصاديين لذلك، وهو ما يعرف بظاهرة نمو الإنفاق العمومي، وإذا كانت النظرية التقليدية في النمو الاقتصادي لم توفق في تفسير ظاهرة تزايد الإنفاق العمومي، فقد جاءت من بعدها دراسات خطت خطوة إيجابية في هذا المجال ومن أهمها دراسة الاقتصادي الألماني "Adolphe Wagner" سنة 1892 ، وتلتها دراسة من قبل الأستاذين "Peacock and Wiseman" في مدرسة لندن للاقتصاد سنة 1961 ، والتي أعطت

أهمية كبيرة للصدمات غير المتوقعة التي تواجه اقتصاد دولة ما، مثل (الحروب، اختلافات كبيرة في الإنتاجية، البطالة الهيكلية ....)، بالإضافة إلى دراسات أخرى تعاقبت بتحليلات مختلفة للظاهرة.

### 1.3 تحليل المعطيات الخاصة بالإنفاق العمومي في موريتانيا

لقد أكدت الدراسات المتعلقة بالإنفاق العمومي الاتجاه العام لنموه في مختلف دول العالم، فهل ينطبق هذا على واقع الاقتصاد الموريتاني؟ هذا ما سنقوم باستنتاجه من خلال تحليلنا لمعطيات الشكل التالي:

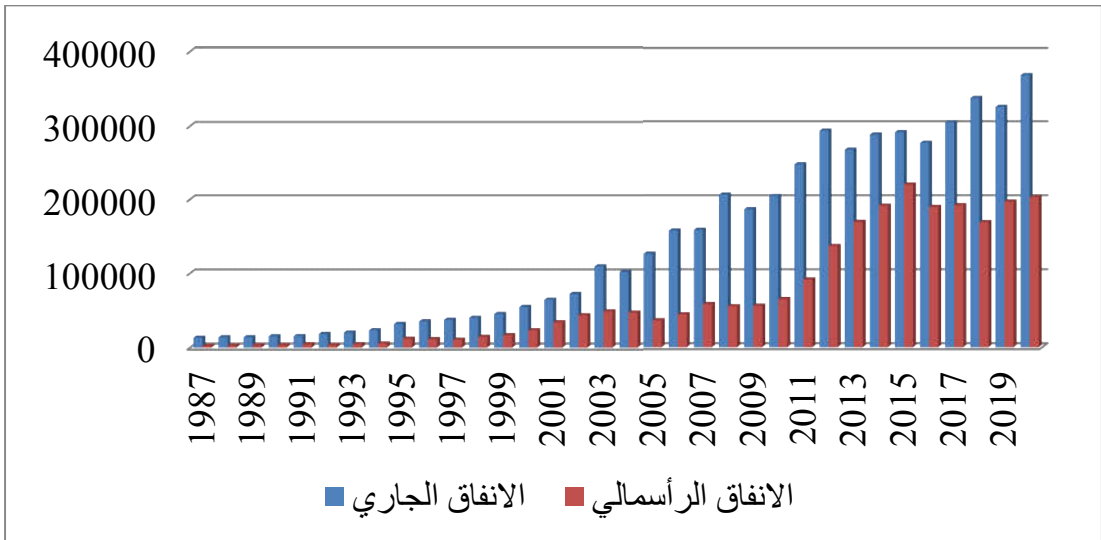
الشكل 1: تطور إجمالي الإنفاق العمومي خلال الفترة (1987 \_ 2020)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير المكتب الوطني للإحصاء والبنك المركزي الموريتانيين.

يظهر من خلال تتبع الشكل 1: أن الانفاق العمومي ظل في تزايد مستمر رغم بعض التذبذب الذي شهده خلال بعض السنوات، ولإضفاء مزيد من التحليل لهذه الظاهرة سنعمد إلى إظهار الإنفاق العمومي بشقيه الجاري والرأسمالي.

الشكل 2: تطور الإنفاق الجاري والرأسمالي خلال الفترة: 1987 . 2020



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير المكتب الوطني للإحصاء والبنك المركزي الموريتانيين

انطلاقاً من الأشكال السابقة يمكن تقسيم فترة الدراسة إلى فترات متعددة:

● تطور الإنفاق العمومي خلال الفترة: 1987 . 2000

لقد ولدت الأوضاع الاقتصادية السيئة التي عاشتها موريتانيا خلال نهاية السبعينات وبداية الثمانينات والتي تمثلت في تفاقم العجز في ميزانية الدولة الذي وصل إلى 8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1984، وميل ميزان المدفوعات بشكل كبير في غير صالح موريتانيا (عجزاً بنسبة 26% من الناتج المحلي الإجمالي في نفس السنة) إلى محاولة الدولة الحد من هذه العجز العامة وذلك عن طريق ترشيد الإنفاق العمومي والتأثير على النفقات الخاصة إلا أن المتتبع لتطور الإنفاق العمومي في هذه الفترة سيدرك بدون شك أن الحجم العام للإنفاق ظل متزايداً رغم تخلي الدولة عن العديد من مؤسسات القطاع العام وإدخال إصلاحات هامة على عدد آخر منها وتقليص عدد العمال فيها وتقييد الاكتتاب في الوظيفة العمومية. (بيه، 2001، صفحة 142)

ابتداءً من بداية التسعينيات اعتمد الفاعلون الرئيسيون في التسيير الاقتصادي للدولة سياسات مالية توسعية دون مراعاة استدامة الإنفاق وتأثيره على باقي الاقتصاد وعلى شروط حياة المواطنين. وربما يعود ذلك من جهة إلى أنهم لا يملكون المعلومات الشاملة والمدعمة والملائمة وفي الوقت المناسب. أو من جهة



أخرى إلى الرغبة في تسيير المال العمومي بطريقة غير شفافة والاستجابة للأولويات الظرفية للسياسات دون تقدير انعكاسات الإنفاق على توازن الإطار الماكرو اقتصادي. بمعنى آخر لا يأخذ تسيير المالية العامة بعين الاعتبار أي برمجة ماكرو اقتصادية في الأمد القصير والمتوسط.

يعتبر تحليل الإنفاق في السياق الموريتاني وفي هذه الفترة بالذات أمرا غاية في الصعوبة نظرا للصعوبات المتعلقة بإعادة تشكيل الإحصائيات المالية التي تبين تطور وتركيب الإنفاق. ومن بين هذه الصعوبات يمكن أن نذكر تقييد الإنفاق خارج الميزانية حيث وصل الإنفاق خارج الميزانية إلى 6% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1995-1999. (Mondiale, 2006) مع الغياب الكلي للشفافية وهو ما خلف المتأخرات المتراكمة حتى عهد قريب.

وبالرجوع إلى الشكل 2 وعلى غرار الانفاق العمومي فقد كان الانفاق الجاري على نفس وتيرة التزايد مقارنة بالعام 1987، أما الانفاق الرأسمالي فكان حجمه متواضعا بالمقارنة مع الانفاق الجاري حيث من الملاحظ أن الانفاق الجاري ستحوذ على النصيب الأكبر من الإنفاق العمومي طيلة هذه السنوات، وتعتبر الانفاق الجاري المكون الأكثر أهمية في الميزانية حيث يصل إلي 68% من الإنفاق العمومي سنويا. وقد سجل هذا الانفاق نموا متسارعا تجاوز النمو السنوي للإنفاق في مجمله. أما الانفاق الرأسمالي فقد وصل في المتوسط 22% من إجمالي الميزانية.

وبشكل عام فإنه يمكن القول أن الانفاق العمومي في موريتانيا في ظل برامج التصحيح الهيكلي كان يهدف إلى الوصول إلى تحقيق أهداف هذا البرامج والمتمثلة في الحد من الطلب العام عن طريق الحد من الانفاق العمومي، وقد أدت هذه السياسة بالفعل إلى الحد من الانفاق العمومي في بعض القطاعات المعنية إلا أن الحجم العام الانفاق العمومي ظل في تزايد مستمر، ويرجع تزايد الانفاق العمومي في موريتانيا على الرغم من سياسة التقشف التي تنتهجها الحكومة إلى عوامل موضوعية منها تزايد الحاجات العامة للمواطن وعوامل أخرى أسهمت في زيادة حجم الانفاق العمومي ومن أهمها التخفيض المتواصل لقيمة العملة الموريتانية وهو ما يعني الزيادة الشكلية في حجم الانفاق. (بيه، 2001، صفحة 140).

• تطور الإنفاق العمومي خلال الفترة (2001 . 2020)

تضمنت هذه المرحلة بداية مرحلة جديدة في رسم السياسات الاقتصادية للدولة فبعد المرحلة الأولى والتي اتسمت بتطبيق برامج التصحيح الهيكلي وما كان لها من آثار سلبية سواء على المستوى الاقتصادي او الاجتماعي ... جاءت هذه المرحلة للتخفيف من تلك الآثار وخاصة الاجتماعية منها حيث ارتفعت نسبة الفقر في موريتانيا آنذاك مما جعل من متخذي القرار تبني سياسة جديدة تحت ما يعرف بالإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر(2001-2015)، تم تنفيذها وفق مراحل ثلاثة.

شهدت هذه المرحلة تزايدا ملحوظا في حجم الإنفاق العمومي وإن كان معظم هذا التزايد تم على مستوى الإنفاق الجاري بفعل بعض التكاليف المترتبة على إعادة رسم مهام بعض القطاعات الوزارية وكذلك تسيير المؤسسات الديمقراطية المنتخبة حديثا إضافة إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية على أسعار المنتجات الغذائية والنفطية مما تطلب من السلطات العمومية اتخاذ إجراءات عاجلة لتفادي حدوث أزمة غذائية وللحفاظ على القوة الشرائية للمواطن. ولهذا الغرض تم اعتماد وتنفيذ برنامج خاص للتدخل، كما تم دعم شركة الاستيراد والتصدير (سونمكس) بسلفه لزيادة وارداتها من المواد الغذائية، كما تم القيام ببعض الإجراءات المكملة لبرنامج التدخل الخاص لغرض كبح زيادة أسعار المواد الأساسية وتثبيت أسعار الطاقة ورفع أجور ومعاشات موظفي ووكلاء الدولة اعتبارا من شهر يوليو 2008. (الموريتاني، التقرير السنوي، 2008)

وخلال الفترة 2009-2015 انتقل عجز الميزانية من -4,9% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2009 إلى -0,1% سنة 2015. مرت البلاد بالعديد من الصدمات الداخلية التي أدت إلى هذه الوضعية منها الأزمة السياسية التي مرت بها البلاد 2008-2009 إثر الانقلاب على السلطة السياسية المنتخبة، وانسحاب الممولين من دعم التنمية في البلاد. إضافة إلى الجفاف الذي عرفته البلاد سنة 2011 والذي دفع الحكومة إلى إطلاق برامج للتضامن الاجتماعي وأمل وقد كلفت هذه البرامج ما يزيد على 150 مليار من الأوقية خلال الفترة 2011-2015 أي ما يزيد على 500 مليون دولار.

(Banque, 2016)

على الرغم من النمو المنتظم في الإنفاق خلال الفترة 2010-2015 إلا أن بند الإنفاق الجاري والرأسمالي قد تغير بشكل معنوي. فقد انتقل بند الإنفاق الجاري في الناتج المحلي من 16,6% من 2010 إلى 20,4% سنة 2015 وذلك عائد أساسا إلى الزيادات في الإنفاق المؤقت المترتبة عن الأزمات التي عاشتها البلاد. تمثل كتلة الرواتب البند الأول من الإنفاق الجاري بما يعادل 7% من الناتج المحلي تليها المشتريات من السلع والخدمات بنسبة 4,1% من الناتج المحلي الإجمالي. والتمويلات والدعم بنسبة 4,1% وخدمات الدين 1,2%.

وفي العام 2016 شهد الإنفاق العمومي تراجعاً بنسبة 9.3% مقارنة بالعام 2015 وقياساً إلى الناتج الداخلي الخام 28% مقابل 32.7% عام 2015، ويعود انخفاض الإنفاق العمومي إلى تقليص كل من الإنفاق الرأسمالي وتلك المتعلقة بالمصاريف الجارية. (الموريتاني، التقرير السنوي، 2016) بعد ذلك وخلال الفترة 2017-2020 شهد الإنفاق العمومي تزايداً ملحوظاً حيث وصل إلى 569 مليار أوقية قديمة، ويعود هذا التطور أساساً إلى ارتفاع كل من النفقات الجارية كنتيجة لزيادة النفقات على أساس الرواتب والأجور والتحويلات الجارية، كما يعزى بدرجة أقل إلى ارتفاع نفقات السلع والخدمات. (الموريتاني، التقرير السنوي، 2018-2020)

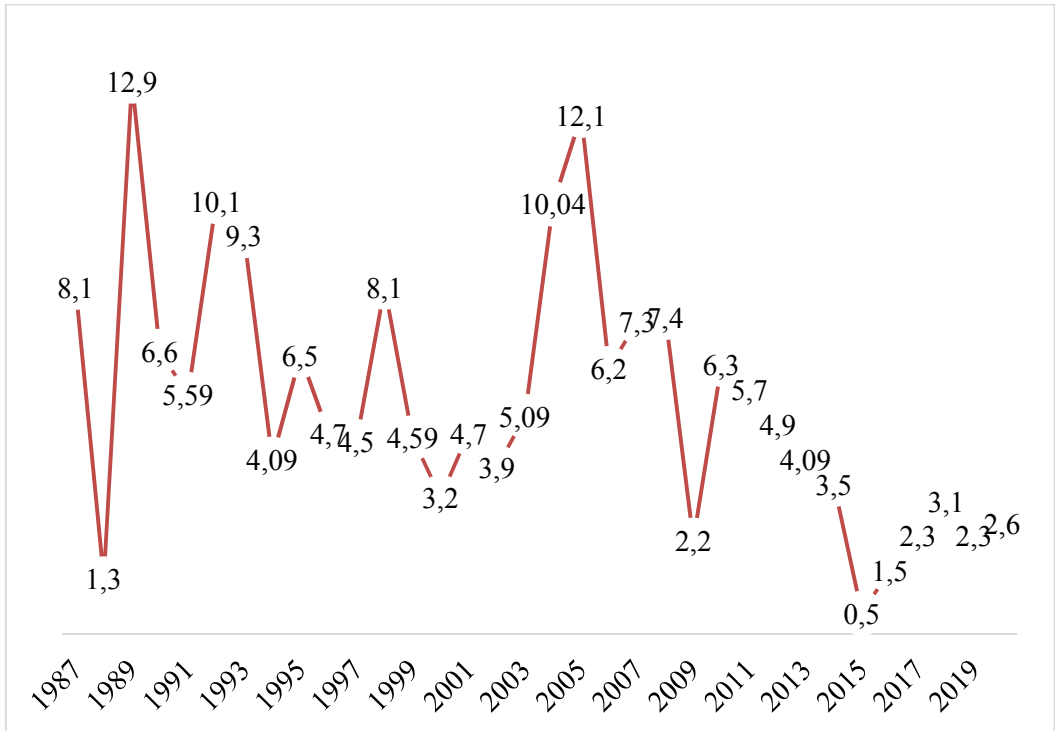
### 2.3 تحليل المعطيات الخاصة بالتضخم في موريتانيا

يعتبر مصطلح التضخم من أكثر المصطلحات الاقتصادية والنقدية شيوعاً، وقد استخدم هذا المصطلح للتعبير عن عدد من الحالات المختلفة ولوصف ظواهر عديدة. غير أن الشائع هو استعماله للتعبير عن حالة ارتفاع الأسعار وآثارها على قيمة النقود من جهة، وهيكل الإنتاج داخل الاقتصاد من جهة أخرى. وقد اكتسبت ظاهرة التضخم أهميتها في الحياة الاقتصادية بسبب ارتباطها الوثيق بالجانب النقدي والإنتاجي، واهتم الاقتصاديون بدراسة هذه الظاهرة بهدف الوصول إلى تفسير وتحديد تعريف دقيق لها. ومن أبرزها التعريف الذي جاءت به المدرسة الكلاسيكية المرتبطة بالنظرية الكمية للنقود ومضمونه أن التضخم هو "زيادة كمية النقود في ظروف التوظيف الكامل" (أحمد، 2000، صفحة

(217) أو الزيادة المحسوسة في كمية النقود، وأن التضخم هو نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة أو أنه الزيادة في كمية النقود التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار. (بلجبية، 2009، صفحة 131)

تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في الاقتصاد الموريتاني على قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار، أي استخدام الأرقام القياسية للأسعار التي تعرف بأنها متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار، فهي نسبية كونها تبين مدى التطور في النقود والأسعار بالنسبة لشيء معين، وتقوم على استخدام أساس للمقارنة يسمى بسنة الأساس، حيث يتم مقارنة التطورات في النقود والأسعار بسنة الأساس، كما أن الأرقام القياسية هي أرقام زمنية نظرا لكونها تعكس التغيرات في مستويات الأسعار خلال فترة زمنية معينة.

الشكل 3: تطور معدل التضخم خلال الفترة 1987 . 2020



المصدر: المكتب الوطني للإحصاء الموريتاني.

إن معدل التضخم لم يسجل أي قيمة سالبة، و هو ما يعني أن الأسعار لم تعرف بتاتا انخفاضا في سنة معينة مقارنة بالسنة التي قبلها، كما شهد أيضا ارتفاعا كبيرا في العام 2005، ويعود هذا الارتفاع

بشكل كبير إلى زيادة الطلب في السوق المحلي مقابل العرض وخاصة أن هذه الفترة اتسمت بموسم حصاد زراعي كان سيئا، (Mauritanie, 2005) وهو ما يظهر جليا في انتقال المؤشر العام من 112.4 سنة 2004 إلى 126.9 سنة 2005، كما أن التبادل التجاري لموريتانيا مع الخارج في هذه السنة واصل الارتفاع ليستقر عند 504.4 مليار أوقية، نسبة الارتفاع مقارنة ب 2004 وصلت إلى 10%، حيث تنتهج موريتانيا منذ 22 ابريل من العام 1991 النظام الليبرالي بشكل رسمي، بموجب القانون رقم 09-91. (ولد الهادي، 2017)

إلا أن هذا الارتفاع تبعه انخفاض في السنوات التالية خصوصا في العام 2015 والذي وصل فيه إلى أدنى مستوى له 0.5%، ويعزى هذا التطور إلى تضافر عدة عوامل منها انخفاض أسعار المواد الغذائية المستوردة ودعم أسعار بعض المواد ذات الأولوية لصالح الفئات الأكثر احتياجا في إطار برنامج "أمل" وكذلك تحسين إنتاج القطاع الزراعي والرعي ومواصلة نهج سياسة نقدية حذرة. (الموريتاني، التقرير السنوي، 2015)

بعد التراجع الكبير الذي شهده سنة 2015 والذي وصل فيه إلى 0.5% عاد معدل التضخم إلى التذبذب ليشهد ارتفاعا نسبيا سنة 2018 مقارنة بالسنوات الأخرى، ويرجع هذا الارتفاع في معدل التضخم أساسا إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والتي تعتبر المحرك الرئيسي لارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك، حيث يعود ذلك إلى زيادة الطلب على هذه المواد نتيجة ضعف معروض المنتجات المحلية وكذلك تأثير ارتفاع أسعار الصرف، وذلك على الرغم من الاتجاه التراجعي لمؤشر أسعار المواد الغذائية في السوق الدولية. (الموريتاني، التقرير السنوي، 2018)

من ناحية أخرى يعزى تطور التضخم في هذه الفترة إلى أمور من بينها ارتفاع الائتمان المقدم للاقتصاد.

#### 4. تقدير أثر الإنفاق العمومي على التضخم في موريتانيا خلال الفترة 1987-2020

##### 1.4 المنهجية:

بغية قياس أثر الانفاق العمومي بشقيه الجاري والرأسمالي على معدلات التضخم في موريتانيا خلال الفترة 1987-2020 اعتمدت الدراسة على مجموعة من المتغيرات، وتم تحديد النموذج الخاص بالدراسة على النحو التالي:

$$INF = F(LDPC, LDPI, RF, TCN, INT, IMPT)$$

حيث:

INF: معدل التضخم

LDPC: لوغاريتم الانفاق الجاري

LDPI: لوغاريتم الانفاق الرأسمالي

RF: الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

TCN: سعر الصرف الاسمي (سعر صرف الاوقية مقابل الدولار الأمريكي)

INT: سعر الفائدة المركزي

IMPT: الواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

**2.4 مصادر البيانات :** المتغيرات : الإيرادات الضريبية، سعر الصرف الاسمي، الواردات تم الحصول عليها بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، أما المتغيرات : الانفاق الجاري والانفاق الرأسمالي فتم الحصول عليها عن طريق البنك المركزي الموريتاني والمكتب الوطني للإحصاء، في حين تم الحصول على معدلات التضخم عن طريق المكتب الوطني للإحصاء أما ما يخص سعر الفائدة فتم الحصول عليها عن طريق البنك المركزي الموريتاني.

**3.4 توصيف المتغيرات:** نتائج الإحصاء الوصفي كما هو مبين في الجدول 1: أظهرت أن الانحراف

المعياري للواردات كان الأكثر تقلبا في السلسلة ب قيمة 11.95 في حين كان الانفاق الجاري الأقل تقلبا بقيمة 1.15، كما أظهر معامل الاختلاف أن التشتت كان ضعيفا باستثناء معدل التضخم الذي كان فيه قويا حيث سجل 0.63 في حين كان الانفاق الجاري الأقل تشتت في السلسلة (0.10).

الجدول 1: الإحصاء الوصفي

IMPT	INT	TCN	RF	LDPI	LDPC	INF	
44.146	9.5000	26.047	12.792	10.694	11.568	4.800	المتوسط
42.175	10.161	22.701	13.713	10.328	11.327	5.449	الوسيط
11.953	2.932	9.671	2.467	1.500	1.1577	3.0243	الانحراف المعياري
-0.136	0.879	-0.287	0.782	-0.290	-0.263	0.666	الاتواء
1.922	4.068	1.813	2.148	1.789	1.561	2.946	التقلطح
1.750	6.003	2.462	1.750	2.551	3.326	2.520	جارك بيررا
0.416	0.049	0.291	0.105	0.279	0.189	0.283	الاحتمال
1433.98	345.500	771.852	466.268	351.175	385.122	185.290	المجموع
4715.31	283.860	3086.43	200.995	74.3386	44.2345	301.846	مجموع المربعات
0.27	0.3087	0.37	0.19	0.14	0.10	0.63	معامل الاختلاف

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews12

#### 4.4 المنهجية المستخدمة:

بغية تقدير أثر الانفاق العمومي بشقيه الجاري والرأسمالي على معدلات التضخم في موريتانيا خلال الفترة 1987-2020 تم استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة وهي منهجية حديثة لا تتطلب أن تكون متغيرات الدراسة مستقرة عند نفس المستوى، الشرط الوحيد هو أن لا تكون المتغيرات مستقرة عند الفرق الثاني، كما أنها تعطي أفضل نتائج للمعلمات في الأمد الطويل وأن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير.

#### 5.4 نتائج الدراسة:

تمت دراسة استقراره السلاسل الزمنية حيث بين اختبار ADF أن المتغيرات (الانفاق الجاري الانفاق الرأسمالي، الإيرادات الضريبية، سعر الصرف الاسمي الواردات ومعدل الفائدة) غير مستقرة عند المستوى الأصلي لذلك تم اللجوء إلى اجراء اختبار ADF عند الفرق الأول الذي بين أنها مستقرة عند هذا الفرق، في حين أن سلسلة التضخم كانت مستقرة عند مستواها الأصلي.

الجدول 2: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

القرار	الافرق الاول			المستوى			المتغير
	الاحتمالية P	القيمة الدرجة	إحصائية ADF	الاحتمالية P	القيمة الدرجة	إحصائية ADF	
I(0)	-	-	-	0.0002	-2.95	-5.203	INF
I(1)	0.000	-2.95	-6.747	0.595	-2.95	-1.347	LDPC
I(1)	0.0002	-2.95	-5.202	0.616	-2.95	-1.303	LDPI
I(1)	0.0000	-2.95	-6.516	0.180	-2.95	-2.290	RF
I(1)	0.0023	-2.95	-4.229	0.866	-2.95	-0.558	TCN
I(1)	0.0006	-2.96	-4.776	0.393	-2.95	-1.757	INT
I(1)	0.0000	-2.96	-5.686	0.385	-2.95	-1.776	IMPT

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews12

إن استخدام منهجية الأنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة يتطلب منا القيام بإجراء الاختبارات التالية:

- اختبار **ARDL**: بينت نتائج نموذج الأنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة أن هناك علاقة طردية بين الإنفاق الجاري ومعدل التضخم، وعلاقة عكسية بين الإنفاق الرأسمالي ومعدل التضخم، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية. كما يتفق مع ما توصل إليه كل من:

Nwaoha, William Chimee, An econometric analysis of the effect of public spending (recurrent & capital) on inflation in Nigeria, working paper, department of business studies, Abia state polytechnic, Nigeria, (2014)

نور الدين بوالكور، تحليل وقياس العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر على المدى الطويل (1970 . 2015)، (2016).

كما يوضح الجدول نتائج اختبار نموذج **ARDL**، إذ يتضح أن القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة هي  $R = 0,79$  وهذا يعني 79% من التغير الحاصل في المتغير التابع تفسرها المتغيرات المستقلة، كما يتضح أيضا أن النموذج معنوي، إضافة إلى وجود علاقات طويلة الأجل وذلك على النحو التالي:

- ✓ وجود علاقة معنوية وموجبة بين التضخم والإنفاق الجاري.
- ✓ وجود علاقة معنوية وسالبة بين التضخم والإنفاق الرأسمالي.



- ✓ وجود علاقة غير معنوية وموجبة مع الإيرادات الضريبية.  
 ✓ وجود علاقة غير معنوية وسالبة مع سعر الصرف الاسمي.  
 ✓ وجود علاقة معنوية وموجبة مع معدل الفائدة.

الجدول 3: اختبار ARDL

Variable	Coefficient	Std . Error	t-Statistic	Prob*
INF(-1)	-0.392743	0.133230	-2.947865	0.0086
LDPC	3.866479	1.799981	2.148066	0.0456
LDPI	-4.442433	1.830735	-2.426585	0.0260
LDP(-1)	-3.033442	1.691073	-1.793797	0.0897
RF	0.509539	0.276851	1.840482	0.0822
RF(-1)	-0.181175	0.239738	-0.755718	0.4596
RF(-2)	-0.269545	0.225887	-1.193274	0.2483
TCN	-0.105326	0.264154	-0.398727	0.6948
TCN(-1)	-0.016469	0.342944	-0.048022	0.9622
TCN(-2)	0.717525	0.285668	2.511745	0.0218
IMP	0.082553	0.061583	1.340523	0.1968
INT	0.724961	0.162768	4.453952	0.0003
INT (-1)	-0.573189	0.172638	-3.320176	0.0038
C	15.48931	10.61612	1.459037	0.1618
R-squared	0.794621	Mean dependent		0.193275
Adjusted R-squared	0.646291	var		
S.E. of regression	1.469399	S.D. dependent		2.470683
Sum squared resid	38.86441	var		
Log likelihood	-48.51552	Akaike inf		3.907220
F-statistic	5.357137	crit		
Prob(F-statistic)	0.000682	Durbin-Watson		2.256107
		stat		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews12

- اختبار الحدود: للتأكد من صلاحية النموذج تم إجراء اختبار الحدود، يوضح الجدول 3 نتائج اختبار الحدود للنموذج، إذ يتضح أن قيمة F المحسوبة (19.46) وهي أكبر من قيمة F الجدولية والبالغة (4.43). وهذا يعني وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات.

الجدول 4: اختبار الحدود

F-Bounds Test			Null Hypothesis : No levels relationship	
Test Statistic	Value	Signif	I(0)	I(1)
F-statistic	19.46498	10%	2.12	3.23
k	6	5%	2.45	3.61
		2.5%	2.75	3.99
		1%	3.15	4.43

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews12

- نموذج تصحيح الخطأ

تشير نتائج نموذج تصحيح الخطأ إلى محافظة النموذج في الأمد القصير لنفس الإشارات في الأمد الطويل، في حين يظهر وجود علاقة موجبة ومعنوية مع الإيرادات الضريبية ما يعني أن لها تأثير في المدى القصير على معدلات التضخم.

يتضح من النتائج أن معامل تصحيح الخطأ ( 39 , -1 ) سالب ومعنوي، وهذا يعني أن (1.39) من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها خلال السنة حتى بلوغ التوازن ي الأجل الطويل، أي بمعنى أن سرعة العودة إلى التوازن كبيرة 139%. القوة التفسيرية للنموذج تصل إلى 89%، F معنوية.

الجدول 5: نموذج تصحيح الخطأ

Variable	Coefficient	Std. Error	t- statistic	Prob.
C	15.48931	1.77246	13.15724	0.0000
D(LDPI)	-4.442433	1.275840	-3.481967	0.0027
D(RF)	0.509539	0.155553	3.275655	0.0042
D(RF(-1))	0.269545	0.164304	1.640531	0.1183
D(TCN)	-0.105326	0.189678	-0.555286	0.5855
D(TCN(-1))	-0.717525	0.190665	-3.763272	0.0014
D(INT)	0.724961	0.120512	6.015652	0.0000
CoIntEq(-1)*	-1.392743	0.103330	-13.47862	0.0000
R-squared	0.899468	Mean dependent		0.187044
Adjusted R-squared	0.870146	var		
S.E. of regression	1.272537	S.D. dependent var		3.531372
Sum squared resid		Akaike inf		
Log likelihood	38.86441	crit		3.532220
F-statistic		Hannan-Quinn		3.898654
Prob(F-statistic)	-48.51552	crit.		
	30.67577	Durbin-Watson stat		3.653683
	0.000000			2.256107

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews12

- الاختبارات التشخيصية

- اختبار عدم ثبات التباين: يوضح الجدول 5 نتائج اختبار عدم ثبات التباين للنموذج المقدر، إذ يتضح أن قيمة الاحتمال لكل من F-statistic و (Chi-Square) أكبر من 5% أي غير معنوية وهذا يدل على قبول فرضية ثبات التباين لحدود الخطأ للنموذج المقدر.

الجدول 6: عدم ثبات التباين

F-statistic	0.408728	Prob. F(13,18)	0.9472
Obs*R-squared	7.293253	Prob. Chi-Square(13)	0.8864
Scaled explained SS	1.302527	Prob. Chi-Square(13)	1.0000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews12

○ اختبار الارتباط التسلسلي

يوضح اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي أن قيمة F المحسوبة غير معنوية عند مستوى 5% وبذلك نقبل فرضية العدم، أي أن النموذج لا يواجه مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.

الجدول 7: الارتباط التسلسلي

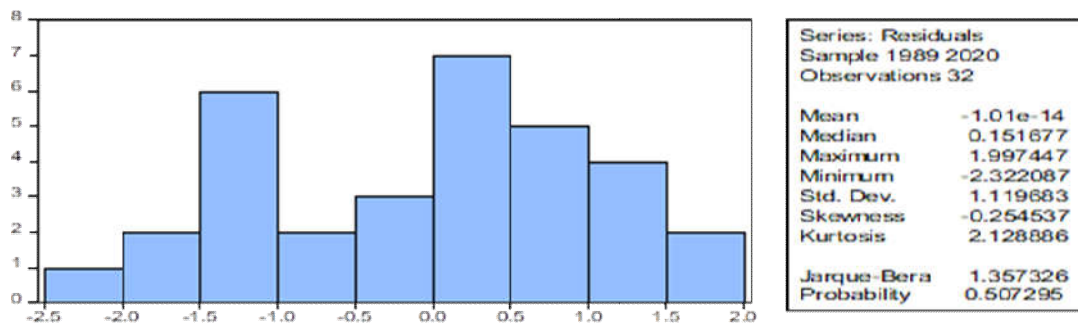
F-statistic	3.081511	Prob. F(2,16)	0.0738
Obs*R-squared	8.898457	Prob. Chi-Square(2)	0.0117

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews12

○ اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

تشير قيمة هذه الاحصائية (1,35) إلى قبول فرضية العدم القائلة بأن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً في النموذج المقدر لأن قيمة الاحتمالية 0,5 أكبر من 5% (مستوى المعنوية) وهذا يعني عدم معنوية هذه الإحصائية.

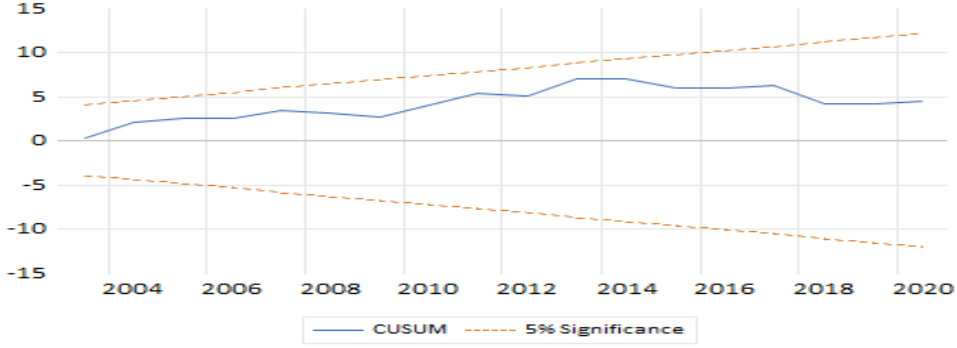
الشكل 4: التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية



المصدر: مخرجات EViews12

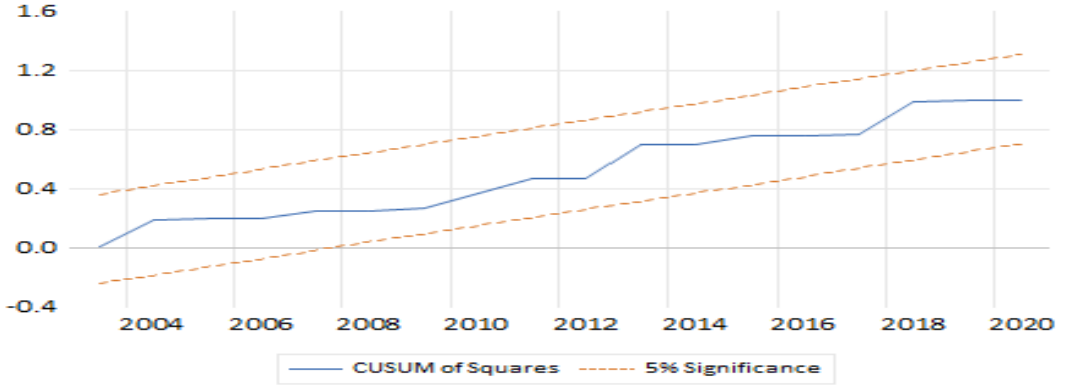
- اختبار استقرار النموذج

- الشكل 5: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة للنموذج CUSUM



المصدر: مخرجات EViews12

الشكل 6: اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة للنموذج CUSUM of Squares



المصدر: مخرجات EViews12

نلاحظ من خلال الشكلين السابقين أن كل من المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUM of Squares يمران وسط خطي حدود المنطقة الحرجة وهذا يدل إلى أن هناك استقرار وانسجام في النموذج عند مستوى معنوية 5%.

## 5. خاتمة

قامت هذه الورقة بدراسة أثر الإنفاق العمومي على التضخم في موريتانيا خلال الفترة 1987 . 2020. اعتمدت على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL من أجل تقدير هذا الأثر، بيانات الدراسة تم الحصول عليها من مصادر مختلفة: المكتب الوطني للإحصاء والبنك المركزي الموريتانيين إضافة إلى البنك الدولي.

توصلت الدراسة إلا أن هناك علاقة طردية بين الإنفاق الجاري ومعدل التضخم في الأمدين الطويل والقصير، في حين أن للإنفاق الرأسمالي تأثير سالب على معدل التضخم في الأمدين، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

ربما يعاب على معظم الدراسات السابقة أنها لم تتطرق للإنفاق العام بشقيه الجاري والرأسمالي كمتغيرات مفسرة لظاهرة التضخم بل اكتفت بدراسة الانفاق العمومي بشكل عام باستثناء دراسة (Nwaoha , William Chimee (2012). والتي استخدمت نموذج تصحيح الخطأ في تقدير العلاقة التوازنية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

توصي هذه الورقة الحكومة بضرورة ضمان التوجيه المناسب لنفقاتها لتطوير البنية التحتية من أجل تحفيز الاستثمار والإنتاج وبالتالي استقرار الأسعار، كما أن هناك حاجة إلى أن تقوم الحكومة بإشراك أدوات السياسة النقدية بكفاءة والتي تكون كافية لضمان مستوى معين لمعدلات الفائدة يتماشى مع العرض النقدي الذي يعمل على استقرار الأسعار.

## قائمة المراجع:

1. البنك المركزي الموريتاني. (2008). التقرير السنوي.
2. البنك المركزي الموريتاني. (2015). التقرير السنوي.
3. البنك المركزي الموريتاني. (2016). التقرير السنوي.
4. البنك المركزي الموريتاني. (2018). التقرير السنوي.
5. البنك المركزي الموريتاني. (2018-2020). التقرير السنوي.
6. بوالكور نور الدين. (2016). تحليل وقياس العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي والتضخم في الجزائر على المدى الطويل. مجلة الدراسات الاقتصادية الكلية، 203-226.
7. خطاري أحمد بيه. (2001). دور السياسة المالية في تحقيق التنمية-دراسة حالة موريتانيا خلال الفترة 1985-2001. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
8. سلام الشامي. (2014). تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي للسنوات 1990-2009. مجلة العلوم الاقتصادية، 92-120.
9. سمية بلجبلية. (2009). اثر التضخم على عوائد الأسهم دراسة تطبيقية لأسهم مجموعة من الشركات المسعرة في بورصة عمان للفترة (1996-2006). الجزائر: جامعة منتوري.
10. عبد الرحمن يسري أحمد. (2000). النظرية الاقتصادية الكلية. الاسكندرية: مطبعة سامي.
11. عبد المطلب عبد الحميد. (2003). السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي). القاهرة: مجموعة النيل العربية.
12. أبوه ولد الهادي. (2017). الآثار التضخمية للتجارة الخارجية على الأسعار في موريتانيا (2003-2012). <http://www.aqlame.com/article15154.html>

1. Banque Centrale de Mauritanie. (2005). Rapport Annule .
2. Banque Mondiale. (2006). Améliorer la gestion budgétaire pour promouvoir une croissance durable et réduire la pauvreté .
3. Chinedu B. Ezirim, Mike I. Muoghalu و Uchenna Elike. (2008). Inflation versus public expenditure growth in the USA: an empirical investigation . Journal of Finance and Banking Research. 40-26 ،
4. dfgf. fgf. gdf. fdg: dfg.

5. Dikeogu Cynthia .(2018) .*Public Spending and Inflation in Nigeria . International Journal of Advanced Academic Research Social and Management Sciences*.66-52،(12)4 ،
6. George Anokwuru, c., & Ekpenyong, B. (2020). Government Expenditure and Inflation in Nigeria. *Journal of Economics and Management Sciences*, 29-37.
7. Mondiale Banque .(2016) .*Surfer sur la vague: les dépenses publiques au cours du super-cycle des matières premières et au-delà .*
8. William Chimee Nwaoha .(2012) .Nwaoha, W. C. (2012). An econometric analysis of the effect of public spending (recurrent and capital) on inflation in Nigeria .*Academia Edu* من الاسترداد ، 15-2، <https://www.academia.edu>.
9. أبوه ولد الهادي. (2017). الآثار التضخمية للتجارة الخارجية على الأسعار في موريتانيا (2003-2012). تم الاسترداد من <http://www.aqlame.com/article15154.html>
10. البنك المركزي الموريتاني. (2008). التقرير السنوي.
11. البنك المركزي الموريتاني. (2015). التقرير السنوي.
12. البنك المركزي الموريتاني. (2016). التقرير السنوي.
13. البنك المركزي الموريتاني. (2018). التقرير السنوي.
14. البنك المركزي الموريتاني. (2018-2020). التقرير السنوي.
15. بوالكور نور الدين. (2016). تحليل وقياس العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر على المدى الطويل. *مجلة الدراسات الاقتصادية الكلية*، 203-226.
16. خطاري أحمد بيه. (2001). دور السياسة المالية في تحقيق التنمية-دراسة حالة موريتانيا خلال الفترة 1985-2001. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
17. سلام الشامي. (2014). تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي للسنوات 1990-2009. *مجلة العلوم الاقتصادية*، 92-120.
18. سمية بلجبلية. (2009). أثر التضخم على عوائد الأسهم دراسة تطبيقية لأسهم مجموعة من الشركات المسعرة في بورصة عمان للفترة (1996-2006). الجزائر: جامعة منتوري.
19. عبد الرحمن يسري أحمد. (2000). النظرية الاقتصادية الكلية. الاسكندرية: مطبعة سامي.
20. عبد المطلب عبد الحميد. (2003). السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي). القاهرة: مجموعة النيل العربية.